

عروف الاستئناسن ما كان في نفسه لولا وجب اخرج بعض ما تناوله المستثنى منه مشق فلما
عن رايه اذا مره عن راي عن غار ما عليه وثبتت عنان راني اذا صرحتها عن وجهها
التي كانت تذهب اليها وعبر الحسن المذكور ليس بدخلة الكلام فاذا ذكره فاصرف الكلام
عن صوبه ولا تشاه عن وجه استرساله كذا يكون استئناسنا وانما يسمي استئناسنا وانما
هو في الحقيقة استئناسنا والا ههنا المعنى لكن هكذا قال اهل العربية منهم ابن قتيبه و
عن شيبويه والاستئناس بالاي لا بعد المحج وكذا لم يات الاستئناس في الكتاب العزيز
من غير الحسن الا بعد النقل اليه بعد الاثبات الا ان يوجد بعده جمله واذا نقر هذا فلا
مدخل للاستئناس في الاثر الا انه اثبات للمقر به فاذا ذكر الاستئناس بعده ما لم يخل
ذكر بعده جمله كأنه قال له عذب ما به درهم الاثبات عليه فيكون مقررا بشي مدعيه
لشي سواه فيقبل اقتضاه ويطلب عوا كماله صرح بذلك في غير لفظ الاستئناس وانما هو اعلى
ضد والابليس فان ابليس كان من الملايحه بدليل ان الله تعالى لم يامر بالسجود لهم
معلوم انهم لم يكن مأمورا بالسجود واذا لم يكن مأمورا فلم يلبس الله واهبطه
ولم يامر الله تعالى بالسجود الا الملايحه فان كانوا بل قد ناولوا الاول الملايحه من
كان معهم فدخل ابليس الاسر لكونه معهم فلما قد سقط استناله كما انه في كتابه ابليس
في المستثنى منه مأمورا بالسجود فاستئناسنا من الحسن وهذا ظاهر لمن نصف ان الله
تعالى في هذا ما قال له على الف درهم لاثبات ان من الالف وسقط الاستئناس من
لوقال له على الف درهم لكن عليه ثوب الفصل الثاني اذا استثنى شيئا من ورث
او ورثا من عين فاختلف احدان في محته فذهب ابو بكر عبد العزيز الى انه لا يصح لما
ذكرنا وهو قول محمد بن الحسن وقال ابن ابي عمير في رواية ابن واختر الحرفي محته
لن يقدرا حدها معلوم من الاخر ويعبر باحدها عن الاخر فان قولها شي تسعه درهم
دينارا واخزون يسمون ثمانية دراهم دينارا فاذا استثنى احدها من الاخر علم انه اراد
الغير باحدها عن الاخر فاذا قال له على دينار الالفه درهم في موضع يعبر عنه
بالدينار عن تسعه كان معناه له على تسعه درهم الالفه ومهما لم يخل الكلام
علي وجه صحيح لم يخل العاوه وقد آمكن بهذا الطريق فوجب تصحيحه وقال ابو

ابن عاصم يركه والاولاه
منه ففسني عن امره وقال
ان السجود اذا استئناس

الحمد

المطابقه فرق بين العين والورث وبين غيرها فليز من محته استئناسنا احدها من الاخر صح
استئناسنا الشيا وبغيرها وقد ذكرنا الفرق وتكلمنا في الجمع بين الروايتين لخل روايه العنه
اذا كان احدها يعبر به عن الاخر او يعلم قدره منه وروايه البطلان على ما اذا سئل لولا
اعلم فصل ولو ذكر نوعا من جنس واستثنى نوعا اخر من ذلك الجنس مثل ان يقول
له على عشره اصح مما يرث الاثر معاظما لم يجر لما ذكرنا في الفصل الاول وكما قال ابن الورث
لبن بتمه احد النوعين غير معلومه من الاخر ولا يعبر باحدها عن الاخر فخل على قول
ابن قتيبه قوله لثا من الملايحه من النوعين فهما العين والورث والاول صح ليل العله
العين والورث غير ذلك فصل فاما استئناسنا بعض ما دخل في المستثنى منه فما يترتب
خلات علمناه فان ذلك كلام العرب وقد جاز في الكتاب والسنة قال الله تعالى فليكن
بينهم الف سنه الاخيرين اما وقال محمد الملايحه تكلم اجمعون لا ابليس وقال اله
صل الله عليه وسلم في الشهد كيف عرفته خطايه كلها الا الذي وهذا في الكتاب والسنة
كثير وفي سائر كلام العرب فاذا اقتضى واستئناسنا منه كان مقررا بالياء بعد
الاستئناسنا فاذا قال له علي ما به العشره كان مقررا بستعين لان الاستئناسنا يمنع ان
يدخل لفظ ما لولا لدخل فانه لو دخل لما يمكن اخراجه ولو اقر بالشره المستثناه
لما قبل منه انكارها وقول الله تعالى فليكن بين الف سنه الاخيرين عما اخذنا بنسج
ما به وخبر عما لا استئناسنا بين الحسنين المستثناه غير من اده كما ان الخصم
بين ان المحض من غير مراد باللفظ العام وان قال هذه الدار لزيد الا هذا البيت كان مقررا
عما سوي البيت منها وكان ان قال الا نلتها او بوجهي صح وكان مقررا بالياء في بعد المستثنى
وان قال هذه الدار له وهذا البيت ليح (يصلانه في معي الاستئناسنا لكونه اخراجه بعض ما دخل
في اللفظ الاول كلام متصل وان قال له هولا العبيد الا هدا صح وكان مقررا من سواه
سهم وان قال الا واحد صح لان الا واحد جمع مجمله وكذا الاستئناسنا منه وبيع في تعيين
المستثنى اليه ليل الحكم شعاع بقوله وهو اعلم مراده به وان عين من بعد المستثنى صح وكان
الباقيه فان هلك العبيد الا واحد فذكر انه المستثنى قبل ذكره القاضي وهو واحد لجميعين

ت